البيرق - الخميس ١٦ حزيران ٢٠١١ - العدد ٢٠٣٧٣ - السنة ١٠٠

تحدث عن قطاع الاتصالات

حب الله: الهيئة المنظمة للاتصالات نفذت القوانين ولا يمكن تطوير الاقتصاد من دون سياسة واضحة وثابتة للقطاع

عقد رئيس الهيئة المنظمة للاتصالات بالإنابة عماد حب الله، في مقر الهيئة في وسط بيروت، مؤتمرا صحافيا تحدث فيه عن قضايا عدة تتعلق بقطاع الاتصالات، هنأ فيه بداية الوزير الجديد للاتصالات نقولا صحناوي بتسلم وزارة الاتصالات، كذلك هنأ الوزير شربل نحاس بتسلم وزارة العمل.

وقال: "لقد بقيت الهيئة المنظمة للاتصالات بعيدا عن المواجهات والتحديات العلنية لفترة طويلة احتراما للمؤسسات، وتعاونا منها مع مختلف المؤسسات الخاصة والحكومية وتنفيذا منها لواجباتها بالأخص تجاه معالي وزير الاتصالات والوزارة.وهنا يهمني أن أؤكد أن الهيئة ستبقى بعيدة عن المواجهات والمناكفات مهما اشتدت الضغوط أو تغيرت الظروف والمعطيات، فهذا نهجنا المؤسساتي، وهذه هي قناعاتنا ومبادئنا".

وتناول حب الله في المؤتمر محاور ثلاثة وهي: إعادة توضيح العلاقة بين الهيئة المنظمة للاتصالات ووزارة الاتصالات، وضع قطاع الاتصالات في المرحلة الحالية، وقانون الاتصالات ٤٣١/٢٠٠٢ وصلاحيات الهيئة وقرارات مجلس شورى الدولة في هذا الخصوص.

وإذ عبر عن دعم الهيئة الوزير صحناوي، كما دعمت الوزراء حماده وباسيل ونحاس، قال: "ليس من الضروري أن نتفق مع معالي الوزير نحاس في كل ما فعل ويفعل. ولكن الهيئة بقيت وستبقى ملتزمة بالموقف الدستوري والقانوني والتنفيذي للوزير المختص، وبمبدأ التعاون الكامل بين المؤسسات، مع المحافظة التامة على صلاحيات كل مؤسسة والفصل في الأدوار والمسؤوليات المنصوص عليها في القانون. كما تؤكد الهيئة إصرارها على تحمل مسؤولياتها وممارسة صلاحياتها وصحة وقانونية ممارسة مهامها وأدائها واجباتها. إذ إن صلاحيات ودور وواجبات ومسؤوليات الهيئة المنظمة للاتصالات قد حددت صراحة في القانون ٤٣١ والمراسيم المرتبطة به".

وعن وضع قطاع الاتصالات في المرحلة الحالية، فقال: "إخترنا العمل ضمن صلاحيات الهيئة، وتحت سقف القانون بحسب مبادئنا وقيمنا ومن دون ضجيج، مؤمنين بأهمية استقلالية قرار الهيئة التنظيمي، وبالشفافية التامة في التعاطي والمعالجة وعملية اتخاذ القرارات، وبالمساءلة في تقييم الأداء، وبالإنصاف في التعامل.

ولا يمكن لأحد التشكيك بتطور قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان، ولكنه تطور شديد البطء، ولم يزل بعيدا عن الهدف المنشود".

أضاف: "لم يعد من المقبول بتاتا ألا تكون الحزمة العريضة حق انساني لكل لبناني. أو أن يعاني لبنان من اختناق شديد في السعات الدولية، إذ يتم حظر ٩٧ في المئة من سعات لبنان الدولية. ومن بطء غير مقبول في الانتشار، وغيره الكثير من الشكاوى التي ترد من الشركات والأفراد والمشغلين والمستثمرين دون استثناء.

كما لم يعد من المقبول ألا تستطيع الشركات الخاصة المحلية والإقليمية والدولية العمل في لبنان (ليس فقط بسبب القواعد والانظمة الإدارية والقانونية والتجارية، أو عدم وجودها)، بل أيضا بسبب وضع البنية التحتية القديمة وغير الكافية للاتصالات، ومحدودية القدرات والسعات، وارتفاع الأسعار، ومشاكل التواصل والترابط، وغيره...".

وتابع حب الله: "أما على صعيد أداء القطاع العام، فكيف لنا أن نقبل بالتوترات القائمة فيه، وبالشلل في الوزارة والمؤسسات التابعة لها وأحيانا بعدم الكفاءة، أم كيف لنا أن نقبل بانعدام الثقة بإداراتنا العامة وموظفيها، وبتدني الرواتب، وبمحدودية فرص التقدم، وغيره، وغيره...".

ودعا صحناوي الى "توثيق سياسة القطاع"، وقال: "من دون أن نتخذ موقف اتفاق أو اختلاف مع مبادئ السياسة العامة لمعالي الوزير، فالقرار له (ولمجلس الوزراء) وسنساعده على حشد جميع الموارد من حولها. وهنا، على الهيئة أن تلعب دورها الاستشاري المنصوص عليه في القانون، وأن تبدي رأيها بما هو مطروح للتداول والإقرار، وأن تحشد مواردها وموارد الشركاء بحيث ينجح لبنان.

إن السياسة العامة ليست قرارا للهيئة المنظمة للاتصالات. بل علينا تنفيذها وتنفيذ القانون. ولا بد أيضا للقطاع العام، وزارات وهيئات وإدارات عامة، أن يظهر مرونته وإمكانياته، وأن يثبت قدراته حفاظا على حقوق الناس في خدمات اتصالات متطورة. ولا بد أن يعطى القطاع الخاص فرصة حقيقية للاستثمار الطويل الأمد والبحث عن الطريقة المناسبة للتطوير والنمو التي تتيح له تفعيل مشاركته في كل النواحي وعلى كافة الأصعدة. علينا جميعا، تقع مسؤولية خلق أكثر من مئة ألف (١٠٠٠٠٠) فرصة عمل ممكنة كنتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات".

وذكر حب الله بأن "تحرير القطاع غير خصخصته". وقال: "بإمكان الحكومة اللبنانية المضي في تحرير قطاع الاتصالات دون اللجوء بالضرورة إلى الخصخصة، أي دون بيع بعض أو كل أصول الدولة في مضمار معين. وبإمكان الدولة اللبنانية تحرير قطاع الاتصالات عبر خلق وتشجيع المنافسة في أسواقه الثابتة أو الخلوية أو الحزمة العريضة الـ broadband، دون المساس بالأصول المملوكة حاليا من الدولة اللبنانية. وذلك عبر السماح والترخيص للمشغلين بالتنافس العادل مع المؤسسات المملوكة من القطاع العام أو بالترخيص للخدمات، مما يساهم من ناحية في دفع المؤسسات العامة إلى تطوير ذاتها في مواجهة المنافسة، وفي تطوير السوق عبر ضخ استثمارات جديدة فيها من ناحية أخرى.

أما موقف الهيئة فهو قناعة تامة قانونيا وإداريا وتنظيميا بأنه عليها تنفيذ سياسات الدولة اللبنانية العامة وتطبيق القوانين المرعية الإجراء. وأنه عليها أن تساهم بشكل فعال في خلق وتشجيع المنافسة العادلة لضمان حقوق المواطن في خدمات اتصالات متطورة ومتنوعة وآمنة بأسعار معقولة.

وأذكر، وعذرا للتكرار، أن الهيئة غير مسؤولة قانونيا عن الخصخصة، وإنما هي من مسؤولية معالي وزير الاتصالات مدعوما بمجلس الوزراء ويحضر لها عبر المجلس الأعلى للخصخصة".

وأوضح أن الهيئة "نفذت القوانين دعما لقرارات وسياسات الحكومة ووزير الاتصالات"، كما قامت "بأداء واجباتها من خلال تقديم الاستشارات بما خص التفاصيل الفنية، والتراخيص التي ينبغي أن تعطى في حال الخصخصة، واستجابت "لما طلب منها كمساهمة في تحضير دراسات استدراج العروض والمحتوى التقني وغرف البيانات والوثائق التي تم إعدادها، وبالخلاصة قامت الهيئة بواجباتها".

أضاف: "لقد ولدت الهيئة من صلب القانون وهي فاعلة ونقلت اليها صلاحيات بحكم القانون، ولو ببطء. لقد تم توثيق اتفاق أبرم في شهر أيلول من عام ٢٠٠٧ بين الهيئة المنظمة للاتصالات ومعالي الوزير حمادة في ذلك الوقت لنقل مسؤوليات الطيف الترددي للهيئة، إدارة وتخطيطا وترخيصا ومراقبة. وبناء عليه، أصدرنا بالفعل تراخيصا للطيف الترددي ومنها تراخيصا لوزارة الاتصالات نفسها، واتخذت هذه الإجراءات خلال فترة تولي معالي الوزراء حماده وباسيل الوزارة وبناء على طلبات منهم. كما أن التوسع في شبكات الجوال الذي نفذه معالي الوزير باسيل تم على أساس تراخيص من قبل الهيئة.

ويرجى الملاحظة أن مجلس شورى الدولة كان قد أصدر قرارا بوقف تنفيذ قرار صادر عن وزارة الاتصالات لترخيص الطيف الترددي. وقد أصدر مجلس الشورى قرارات مماثلة في مجال الترقيم، وذلك قبل القرار الأخير. ونحن نفهم انه مع نفاذ القانون ٤٣١ والاتفاق وتلك القرارات انتقلت تلك الصلاحيات إلى الهيئة".

وتابع: "نحن في الهيئة نحترم قرارات مجلس شورى الدولة، ونتوقع من كل سلطة أخرى وكل مؤسسة وإدارة عامة في لبنان أن تحذو حذونا. وإذا تبين أن للقرارات أبعاد أخرى فسنلتزم بها".

وأعلن تأييد الوزارة في مساعيها لإنجاز مشاريع: "الألياف البصرية، شبكات الجيل الثالث وشبكات الجيل التالي أو الجديد والخدمات الجديدة وإعادة التعبئة والتغليف وإعادة التسعير".

وكرر القول بأن الهيئة تنفذ "سياسة الوزارة والدولة اللبنانية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطبيقا لقواعدها العامة بغض النظر عن رأينا فيما يجري العمل على تنفيذه حاليا".

أضاف: "الهيئة غير مسؤولة عن مشاريع الأنظمة الـ ١٣ التي أعدتها ولم يتم إحالتها إلى مجلس شورى الدولة".

ولفت الى أنه "تم انتقال مسؤوليات الطيف للهيئة وإن الاتفاق مع الوزارة على نقلها، كما والقرارات الصادرة عن مجلس الشورى، تؤكد على انتقالها للهيئة". وقال: "هذا لا يعني مخالفة توجيهات معالي الوزير أو عدم الالتزام بالسياسة العامة أو القواعد العامة التي يضعها، أو التوجيهات بما خص التراخيص والترددات طالما أنها لا تتعارض والقوانين والانظمة المرعية الإجراء والاستقلالية. آمل ألا يذهب أحد بعيدا بتفسير قرار واحد ومحدود من قبل مجلس شورى الدولة لصالح شركة خاصة.

إن القرار الأخير لمجلس شورى الدولة استهدف إبطال رسالة صادرة عن الهيئة بخصوص تردد محدود لشركة خاصة. وإذا صح غير ذلك وتأكد تفسير آخر أو أبعد، سنلتزمه، ونحن نسعى لتبيان المقصود. وفي كل الأحوال فإن قرار مجلس شورى الدولة لم يعلق العمل بالقانون".

إضاف: "اسمحوا لنا الا يفسر القرار خارج إطاره ونعبث بهذه الصلاحيات. وعلى كل منا التنبه لما قد ينتج في السوق والبلد في حال تم تفسير القرار خارج إطاره".

وختم: "لا نعتزم المضي في المناكفات، أو الدخول في مواجهات مع أي شخص. وسنعمل مع معالي الوزير لتوضيح القرار وتفسيره وانعكاساته والخطوات الواجبة للتعامل مع الاحتمالات".

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"